مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: تشكيل المعارضة السياسية في العراق بعد عام 2003 (دراسة في الدواعي والمعوقات)
اسم الكاتب: أ.م.د. سعدي ابراهيم حسين
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/9748
تاريخ الاسترداد: 2026/04/10 07:19 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Journal of Anbar University for Law and Political Sciences
مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية
P. ISSN: 2706-5804 E.ISSN: 2075-2024
Volume 15- Issue 2- September. 2025
المجلد ١٥- العدد ٢ – ايلول ٢٠٢٥

The Formation of the Political Opposition in Iraq after 2003 (A Study of Motives and Obstacles)

[1] Saadi Ibrahim Hussein
University of Mosul / College of Political Science
1: Email: dr.saadialabrahem@uomosul.edu.iq
2: Email:

Abstract:

There is disagreement about the existence of political opposition in Iraq after 2003. Some deny it, while others say it exists but is ineffective. Based on this, we can formulate the research problem as follows:

Is there a political opposition in Iraq after 2003? Are there real reasons for its existence? What are the obstacles that stand in its way؟

The research hypothesis is that the political opposition in Iraq after 2003 is still in its infancy. There are real reasons for its existence, but at the same time, there are obstacles that stand in its way.

The importance of the research lies in its addressing a topic that has not received its due share of research and discussion. Therefore, the ideas presented in the research are useful for activating the Iraqi opposition and making it a mirror of democratic action in the country.

The research relied on a systematic analysis approach.

It reached several conclusions, such as:

1- The quota system in Iraq, based on allocating quotas to all, deprived Iraq of the opportunity to establish a genuine opposition.
2- International recognition of the Iraqi opposition is the first pillar of increasing its effectiveness.

The research is divided into two sections, each containing two subsections. The first addresses the general theoretical framework of the political opposition, while the second discusses the features of the formation of the Iraqi political opposition, as well as the reasons for its formation and the obstacles hindering its work. The research concludes with a conclusion, deductions, proposals, and a list of sources.

DOI
https://doi.org/10.37651/aujlps.2025.160227.1519

Submitted: 20/4/2025
Accepted: 24/5/2025
Published: 1/9/2025

Keywords:
Theoretical framework of political opposition
Motives for political opposition in Iraq
Obstacles to political opposition in Iraq.

©Authors, 2024, College of Law University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

تشكيل المعارضة السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣
(دراسة في الدواعي والمعوقات)

[١] أ.م. د سعدي ابراهيم حسين
[١] جامعة الموصل / كلية العلوم السياسية

الملخص:

هناك خلاف حول وجود المعارضة السياسية في العرق بع عام ٢٠٠٣ البعض ينفي ذلك والبعض الاخر يقول هي موجودة لكنها غير فاعلة، من خلال ذلك يمكننا صياغة الاشكالية البحثية وفق الاتي:

هل توجد معارضة سياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣؟ وهل هناك دواعي حقيقية لتواجدها؟ ثم ماهي المعوقات التي تقف في وجهها؟

اما فرضية البحث فتتمثل في ان المعارضة السياسية في العراق عقب عام ٢٠٠٣ ما تزال في طور التشكل، وهناك دواعي حقيقية لوجودها وفي الوقت عينه هناك معوقات تقف في وجهها.

وتكمن اهمية البحث في كونه تناول موضوع لم ينل حظه من البحث والمناقشة، لذلك فأن الافكار التي سيتم طرحها في البحث تعد مفيدة لتفعيل ملف المعارضة العراقية وجعلها مرأة للعمل الديمقراطي في البلاد.

ولقد اعتمد البحث على منهج التحليل النظمي .

وخرج بعدد من الاستنتاجات مثل:

١ – المحاصصة في العراق القائمة على اعطاء الحصص للجميع فوت على العراق فرصة اقامة معارضة حقيقية.

٢ - الاعتراف الدولي بالمعارضة العراقية هو الركن الاول في زيادة فاعليتها.

ولقد قسم البحث على مبحثان وفي كل مبحث مطلبان، ففي الاول تم تناول الاطار النظري العام للمعارضة السياسية، في حين المبحث الثاني قد نوقش فيه ملامح تشكل المعارضة السياسية العراقية وكذلك دواع تشكيلها والمعوقات التي تعترض عملها. لينتهي البحث بالخاتمة والاستنتاجات والمقترحات وقائمة المصادر.

الكلمات المفتاحية: الاطار النظري للمعارضة السياسية ، دواعي المعارضة السياسية في العراق ، معوقات المعارضة السياسية في العراق.

المقدمة

مهما كان الاتفاق في الحياة ساريا وفاعلا، فأن ذلك لا يمكن ان يمحوا الاختلاف او يقلل منه، فمن سنة العلاقات الانسانية هو اختلاف الامزجة والرؤى والصفات والاداء . ولا يستثنى من هذه السنة اي مجال سواء في الثقافة او الاقتصاد او السياسة، وبقدر تعلق الامر بالعمل السياسي ، فأن هذا الميدان هو المجال الحيوي للتعدد والاختلاف ، واذا كان الاختلاف في المجالات الاخرى يعد عيبا فأنه في الجانب السياسي ليس كذلك، اذ تعد التعددية امرا حسنا كونها من المفترض ان تعكس تعدد احتياجات المجتمع ورؤاه المتنوعة ، شريطة ان تكون مصلحة البلد العليا هي الخيط الذي يقف عنده الجميع .

ان الاختلاف السياسي يطلق عليه في ابجديات العلوم السياسية بالمعارضة ، وهي كلمة اشتقت من الاعتراض ، وتعني من بين ما تعنيه وكما سيمر علينا لاحقا ، وجود رفض لسياسات الحكومة او النظام السياسي بأسره ، من قبل حزب سياسي او جماعة سياسية او حتى افراد عاديين ، فيجاهر هؤلاء بالرفض ويترجمونه الى سلوكيات واعمال مختلفة تعبر عن سخطهم وعدم رضاهم .

العراق عرف المعارضة السياسية في تاريخه القديم والحديث والمعاصر ، لكنها كانت معارضة من النوع الشامل ، او لنقل المعارضة التي تريد اسقاط النظام بالكامل والحلول بمحله، ليس لأنها ضد المطالبة بالإصلاح الجزئي لكن لعدم قناعتها بإمكانية احداث ذلك ، على هذا الاساس نجحت المعارضة السياسية العراقية بأسقاط النظام السابق عام ٢٠٠٣ بالاستعانة بالعامل الدولي الذي انتهى باحتلال العراق بالكامل واستبدال نظامه الدكتاتوري بنظام جديد يقوم على اسس تعددية ديمقراطية، ومنذ ذلك التاريخ والعراق يعيش مرحلة الانتقال الديمقراطي القائمة على التوافق السياسي، لكن فترة التوافق لم تطول كثيرا فسرعان ما تولدت الخلافات بين القوى السياسية المختلفة ، ففضل بعضها القبول بما هو متاح من عمل سياسي في حين قرر البعض الاخر الانتقال الى المعارضة سواء في داخل العراق او في خارجه ، حيث قامت القوى المعارضة بعدد من الاعمال والسلوكيات ، وهي قوى شعبية ورسمية وتعمل في ظل النظام السياسي القائم وبعضها فضل العمل في خارج السلطة اذا ما قلنا خارج البلاد . وفي هذا البحث سيحاول الباحث ان يرصد تطورات المعارضة السياسية في العراق لعله يتمكن من تقديم تقييم علمي شامل حول عملها .

أولاً: الاشكالية :

هناك نظرة تشاؤمية عند الكثير من الباحثين والمعنيين بالشأن العراقي، هذه النظرة تفيد بأن العراق لم يشهد بزوغ معارضة سياسية حقيقية بعد عام ٢٠٠٣ وانما هناك اعتراضات مؤقتة تزول بمجرد تحقق الغايات المحدودة منها ، وعلى العكس من ذلك يرى

البعض الاخر ان المعارضة العراقية موجودة وفاعلة لكن ظروف عملها غير مواتية اذا ما قلنا ان الظروف لا تصب في صالحها .

ومن اجل اتمام مناقشة موضوع المعارضة السياسية العراقية فأن الباحث يحتاج الى الاجابة على عدد من التساؤلات، مثل :

١ – هل توجد معارضة سياسية فاعلة في العراق بعد عام ٢٠٠٣؟

٢ – ما الدواعي والمسوغات لتشكل المعارضة السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣؟

٣ – ما هي التحديات التي واجهاتها المعارضة السياسية في العراق فقللت من اهمية دورها في اسقاط النظام السياسي او على الاقل اصلاحه وتحسين اداءه العام؟

ثانياً: الفرضية :

لا يمكن الذهاب مع الرأي الذي ينفي وجود المعارضة السياسية العراقية عقب عام ٢٠٠٣ بشكل جذري، لكن يمكن للباحث ان يفترض بشكل اولي بانها معارضة ضعيفة وقليلة التأثير، ولربما تحتاج الى ظروف بيئية افضل والى وقت اطول لكي تكون اكثر تأثيرا وفاعلية في المستقبل .

ثالثاً: المنهج :

اعتمد البحث على منهجي التحليل النظمي والمنهج الوصفي .

رابعاً: اهمية البحث :

هذه الاهمية تنبع من ان هناك حاجة علمية و موضوعية و وطنية لفتح ملف المعارضة العراقية بعد ٢٠٠٣، وتناوله بشكل علمي واكاديمي كونها (اي المعارضة) تشكل ركنا اساسا من العمل الديمقراطي وبدونها تبقى التجربة الديمقراطية العراقية غير مكتملة .

خامساً: اهداف البحث :

يمكن حصر الاهداف بهذه النقاط :

١ – تقديم كم جيد من المعلومات حول المعارضة السياسية العراقية لعله يساعد في ازالة الغموض الذي يكتنفها .

٢ – مساعدة المعارضة العراقية في كشف عيوبها من اجل اصلاحها وتطوير الاداء نحو الافضل .

٣ – تقديم قاعدة بحثية لزملائنا الباحثين المعنيين في هذا الموضوع لعلها توفر عليهم الجهد والوقت عندما يحاولون تناول نفس الجزئيات.

سادساً: حدود البحث :

تنقسم حدود البحث على :

١ – **الحدود الزمانية** : وهي تتمثل في ان الزمان الذي يتحدث عنه البحث يمتد من عام ٢٠٠٣ وحتى وقت انجازه.

٢ – **الحدود المكانية** : وهي تتمثل بان المكان الذي يناقش فيه البحث موضوعه هو الدولة العراقية ونظامها السياسي القائم.

٣ – **الحدود الموضوعية** : وهي تتعلق بتناول موضوع المعارضة السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ فقط دون غيره.

سابعاً: تقسيمات البحث:

ابتدأ البحث بالمقدمة وتفرعاتها، ثم قسم على مبحثان وفي كل مبحث مطلبان، ففي المبحث الاول تم تناول الاطار النظري العام للمعارضة السياسية، في حين المبحث الثاني قد نوقش فيه ملامح تشكل المعارضة السياسية العراقية وكذلك دواع تشكيلها والمعوقات التي تعترض عملها. لينتهي البحث بالخاتمة والاستنتاجات والمقترحات وقائمة المصادر .

I. المبحث الاول

المدلولات النظرية لمصطلح المعارضة

كلمة المعارضة كثيرة التردد وهي ارتبطت ببدايات ظهور الدول والنظم السياسية، حيث ان الاتفاق التام كان وما زال امرا في غاية الصعوبة . ولكي تكون كلمة المعارضة اكثر وضوحا لدينا، من الممكن ان نتناولها من خلال المطالب الاتية :

I.أ. المطلب الأول

مفهوم المعارضة السياسية :

في هذا الجانب يكون لدينا جانبين، الأول اللغوي، الذي جاءت به القواميس، والثاني الاصطلاحي الذي هو حاصل اتفاق عدد معين من المتخصصين. وكما يأتي :

اولا – المعاني اللغوية لكلمة المعارضة :

ورد في معجم لسان العرب لأبن منظور ان كلمة المعارضة جاءت من الجذر اللغوي لكلمة عرض، وهي بالمجمل تفيد الاعتراض، كونها تدل على المنع وعدم التصريح . او ان شيئا ما منعنا و وقف بوجوهنا [١].

واورد الباحث عبد الوهاب الكيال معنى مقارب في موسوعته ، حيث اشار الى ان المعارضة مأخوذة من الاعتراض وتعني الطعن بالقرار او بالأجراء، وهي تدل على وجود رفض لقرار او اجراء حكومي او قانوني [٢].

واذا كانت القواميس العربية قد اوردت كلمة الاعتراض بدلا عن المعارضة وجعلتها عامة في كل ميادين الحياة، فأن القواميس الانكليزية كانت اكثر دقة حيث حصرتها بالجانب

---

(١) بان غان علي، "المعارضة البرلمانية في النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ الواقع والمستقبل"، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين، ٢٠١٣)، ص٥.

(٢) عبد الوهاب الكيالي ، *موسوعة السياسة* ، الجزء الأول، الطبعة الأولى ، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩)، ص٢١٢.

السياسي واوردتها على انها عمل سياسي صرف نظرا لأصل الفعل (oppose) والذي تدور معانيه حول المقاومة والمعارضة ومنه اشتق (opposite) بمعنى الضد او الخصم او المواجه[١].

ثانيا – المعنى الاصطلاحي للمعارضة :

المعارضة كوظيفة انسانية، ترتبط بالعمل البشري الفطري ثم انسحبت فيما بعد الى الجانب السياسي حتى ان (ديكارت) سماها بثورة العقل ضد اي سلطة. وهذا امر طبيعي حيث ان امزجة الافراد وتوجهاتهم العقائدية هي ليست واحدة، فضلا عن الاختلاف في ظروفهم المعاشية الخاصة ، واختلاف ما يحصلون عليه من مكاسب مادية وقيمية، هذه الاختلافات لن تكون عابرة بل تنعكس على مواقفهم من بعضهم البعض، لذلك هناك من يرفض اعمال غيره ويعترض عليها، ويحاول ايقافها، أي يعترضها ، وبالتالي هو يمارس المعارضة الفطرية الازلية، بل نستطيع ان نذهب الى ابعد من ذلك الى ان المعارضة هي ليست سلوكا انسانيا فحسب انما هي سلوك حياتي، تقوم به كل الكائنات الحية، ولهذا نلحظ الاقتتال بين الحيوانات وبين الحشرات، كل يريد ان تسير الامور بحسب رغباته، ويحاول ان يقف حائلا بوجه رغبات الاخرين [٢].

لكن المعارضة الفطرية قد تأخذ منحى الاعتراض والمنع بمعناه الضيق، في حين انها في الميدان السياسي تكون اكثر دقة واكثر وضوحا خاصة اذا ما كانت جزء من حالة الصراع الأيديولوجي او العقائدي، كونها ترمز الى الاختلاف في كيفية ممارسة السلطة السياسية وكيفية ادارة الدولة ورسم سياساتها العامة، والمعارضة وان كانت تصلح ان نطلقها على الافراد لكنها اقرب الى العمل الجماعي، وقد يكون السبب في جماعية المعارضة انها تتعامل مع السلطة السياسية التي تدير الشأن العام . وهذا التقديم يفتح لنا الباب واسعا، كونه يتطلب ان نمر سريعا على طبيعة العمل السياسي وبناه المؤسساتية، حيث ان كلمة السياسية وان تعددت تعريفاتها فهي تشير الى العمل الذي مارسه البعض من اجل توزيع القيم في المجتمع وادارة الشؤون التي تهم الجميع ضمن محيط الدولة، وهو ما اشار اليه (ماك وسنايدر) عندما نظرا الى حالة التصارع والمعارضة على انها احدى صور الكفاح العدائي التي تشترك بها جهات مختلفة ذات مصالح مختلفة ولربما متباينة وهي غالبا ما تعيش في حالة عداء [٣].

---

(١) نقلا عن : ناصر كاظم خلف وحسن سعد عبد الحميد، "المعارضة السياسية في العراق ١٩٢٥ – ٢٠١٨"، *مجلة تحولات، جامعة قاصدي مرباح ورقلة*، المجلد الثاني، العدد الاول، (٢٠١٩): ص ٢٣٢.

(٢) ينظر : سامية عبد الرحمن، *المتيفازيقيا بين الرفض والتأييد*، الطبعة الاولى، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرين،١٩٩٣)، ص٣.

(٣) عبد الرحمن خليفة، *أيديولوجية الصراع السياسي دراسة في نظرية القوة*، الطبعة الاولى، (القاهرة : دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٩، ص١٥٤.

والمعارضة السياسية لا يعبر عنها بصورة واحدة بل صور متعددة يمكن تناولها وفق الاتي:

١ – رفض الطريقة التي تتشكل بها الحكومات :

خاصة في حال اكتشف ان هناك تلاعبا في الانتخابات. حيث تنبري السلطة القضائية للطعن في الكيفية التي تمت فيها عملية الوصول الى السلطة . وقد تبطلها وتطلب اعادتها من جديد [١].

٢ – الاعتراض على السياسات العامة:

وهنا نجد ان دساتير العالم قاطبا تشترط في السياسات العامة ان تكون منسجمة مع الدستور، والدستور يفترض ان له العلوية على كل القوانين ، وبالتالي عندما تكون السياسات مخالفة لمواد الدستور، ففي هذه الحالة يتم ايضا يتم الاعتراض عليها وايقافها من قبل الهيئات المختصة [٢].

٣ – المعارضة الحزبية :

هنا يكون العمل في داخل النظام او لنقل في داخل السلطة السياسية وحولها، فمن حيث الداخل وخاصة في النظم الديمقراطية ذات التعددية الحزبية فان الاحزاب تدفع بأعضائها الى المؤسسات الثلاثة وبالأخص التشريعية، وبما ان السياسات العامة والتشريعات والقوانين تتطلب الحصول على اصوات معينة، لذلك فقد لا يقوم جميع الاعضاء بالتصويت الايجابي . بمعنى ان ممثلي الاحزاب في البرلمان قد يعترضون على المشاريع التي يطرحها ممثلي الاحزاب الاخرى [٣].

وقد تكون المعارضة الحزبية بشكل مغاير، من خلال فوز حزب معين بأكبر عدد من الاصوات وقيامه بتشكيل الحكومة، و وجود حزب اخر لم يحصل على الاصوات الكافية لكي يكون له دورا مهما في النظام السياسي ، ولذلك فهو يذهب الى المعارضة ، كما هو الحال في النظام البريطاني حيث يقوم الحزب الفائز بقيادة الحكومة اما الخاسر فيذهب باتجاه تشكيل حكومة الظل [٤].

---

(١) حسن عبدالله الدعجة، *صنع السياسات العامة*، الطبعة الاولى ، (عمان : ٢٠٢٠)، ص٢٢٦.

(٢) المادة ٩٣، القانون الاساسي الالماني.

(٣) لتفاصيل اكثر حول الاحزاب السياسية بوصفها جهات غير رسمية في صنع السياسات العامة، ينظر : جيمس اندرسون، *صنع السياسات العامة*، الطبعة الاولى، (الدوحة : دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٨)، ص ٦٥٦٦.

(٤) عبيزة سميرة، "الاحزاب السياسية في امريكا وبريطانيا ١٧٧٢ – ١٩٩٥دراسة مقارنة"، (رسالة ماجستير، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية – قطب شتمه – قسم العلوم السياسية – شعبة التاريخ ، جامعة محمد خيضر، بسكرة : جامعة محمد خيضر ، ٢٠١٦٢٠١٧)، ص٨٣.

٤ – المعارضة غير الحزبية:

قد لا يكون هناك رابطة بين الافراد المعارضين، ففي هذه الحالة لا تكون العملية منظمة او منسقة بقدر ماهية عشوائية من حيث الترتيب لكنها موحدة من حيث الرفض ولربما من حيث الاسباب ايضا . وهي الحالة التي تتمثل بوجود عدد كبير من الافراد لا ينسجمون مع النظام الحاكم وكل منهم يتمنى اسقاطه، وينتظر اللحظة المناسبة للتعبير عن رأي المعارضة والتي قد تظهر على شكل تظاهرة او اعتصام وحتى العنف المسلح [١].

٥ – المعارضة المقننة وغير المقننة :

نستطيع تناولها عبر الاتي :

أ – المعارضة المقننة :

تبيح اغلبية الدساتير في النظم الديمقراطية للأفراد ان يدلون بآرائهم المعارضة للسلطة ، وبالوسائل التي يريدها القانون والدستور، مثل التظاهر والاعتصام وحتى العصيان المدني، فضلا عن استخدام وسائل الاعلام والتواصل المختلفة . بل وتشكيل الاحزاب والمنظمات السياسية والمدنية.

وهي علامة من علامات النظم الديمقراطية التي تندرج تحت خانة الحفاظ على الحريات العامة ، وحقوق الانسان على عد ان المعارضة السياسية هي حق اساسي من حقوق الانسان والمواطن [٢].

ب – المعارضة غير المقننة :

قد يكون النظام الذي تنشأ المعارضة ضده دكتاتوريا ، او انه لا يعطي المساحة الكافية للعمل السياسي المعارض، ففي هذه الحالة سيكون امام القوى المعارضة حلولا ضيقة، قد يكون من ضمنها اللجوء الى العنف السياسي او حتى الاستعانة بالأطراف الخارجية . والتصريح العلني بالنية لأسقاط النظام الحاكم بكل الوسائل .

وهنا ستكون مسألة المشروعية القانونية نابعة من جانبين، الاول ان النظام الحاكم سيعدها متمردة على القانون وتخالف الدستور وبالتالي هي ليست معارضة بل هي قوى معادية يجب محاربتها والقضاء عليها، في حين المعارضة ستعد سلوكياتها موافقة لحقوق الانسان والمواطن وانها مشروعة قانونيا و وطنيا وان النظام يخالف الدساتير والاعراف السياسية .

ونادرا ما تستطيع قوى المعارضة ان تعمل في داخل البلاد، حيث تضطر للهرب الى الخارج واللجوء الى الدول الاخرى لكسب الدعم المادي والسياسي لها [٣].

---

(١) جيمس اندرسون، مصدر سابق ، ص٧٨.

(٢) مثلا ينظر : المادة الثامنة، من دستور المانيا الاتحادية لسنة ١٩٤٩.

(٣) تقرير مجموعة الازمات الدولية، "الاحتجاجات الشعبية في شمال افريقيا والشرق الاوسط (١١) : اليمن بين الاصلاح والثورة تقرير الشرق الاوسط رقم ١٠٢١٠"، CRISIS Group، ٢٠١١، ص١٤.

اذن مهما كانت صور المعارضة ومهما اختلف الباحثين في تصنيفاتها الا ان معناها واحد، وهو قيام عدد من الاشخاص بالتعبير عن رفضهم لبعض او كل ما يقوم به النظام السياسي في الدولة التي تنشط بها وقد تكون المعارضة مسموح بها من قبل النظام وقد تكون مرفوضة من قبله .

I.ب. المطلب الثاني

وظائف المعارضة السياسية ومعوقاتها

المعارضة السياسية وان كانت تختلف من دولة الى اخرى في بعض السمات الفرعية، الا انها تتشابه من حيث الخطوط العامة، بالأخص موضوع الوظائف والمعوقات، وهذا ما سنتناوله عبر الاتي :

اولا – وظائف المعارضة السياسية :

وهي متشابهة من حيث الفكرة العامة لكنها قد تختلف من حيث التسميات والتصنيفات، وقد تتمثل بـ :

١ – التعبير عن رغبات الجماهير المتضررة من سياسات النظام الحاكم :

ولعلها الوظيفة الاهم بالنسبة للقوى السياسية المعارضة . وهي تتمثل في سعي المعارضة للتفتيش عن رغبات الجماهير، ثم بلورتها على شكل مطاليب وايصالها الى السلطات الحاكمة بغية تحقيقها . وهي هنا تنطلق من فلسفة مثالية تفترض ان بعض الشرائح المجتمعية غير قادرة على التعبير عن ذاتها ولا تحقيق مصالحها، وبالتالي تتطوع القوى المعارضة للقيام بذلك.

وهي مهمة صعبة للغاية كونها تتطلب ان تكون المعارضة قادرة على التغلغل في عمق المجتمع وفهمه والوقف على تطلعاته واحتياجاته [١].

٢ – الرقابة على الاداء السياسي :

حتى لو بنيت النظم السياسية على اسس قانونية ودستورية، فأن مسألة سوء الاداء السياسي تعد امرا ورادا، وقد يكون سوء الاداء على شكل فسادا ماليا او اداريا وقد يصل الى الخيانة العظمى وهدر اموال البلاد وثرواتها.

لذلك يأتي دور المعارضة للكشف عن سلبيات النظام وكشفها للرأي العام، واطلاعه عليها، وقد يصل بها الحال الى التقاضي امام المحاكم، وتأليب الشعوب ضد العمل الحكومي[٢].

---

(١) ورقاء محمد رحيم ، "دور المعارضة السياسية في النظام السياسي المصري ١٩٨١٢٠٠٧"، (رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، ٢٠٠٨)، ص١٨.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٩٢٢.

٣ – ايجاد البدائل :

قد لا تكتفي القوى المعارضة بتأليب الرأي العام ضد النظام الحاكم، ولا حتى بكشف عيوبه او نصب العداء له والذي قد يصل الى حد اللجوء الى العنف المسلح. بل قد تكون عملية طرح البدائل هي الوظيفة الاهم في العمل المعارض.

وفي حال لم تأت المعارضة ببرامج بديلة فأنها قد تفقد ثقتها في عيون الجماهير ويتهمها البعض بالعبث، وفي الوقت ذاته لن يكون من وراء نضالها جدوى حقيقية، وهذه الاشكالية تقع فيها غالبية القوى المعارضة في الدول غير المتقدمة [١].

٤- حماية الحقوق والحريات العامة :

عندما تتشكل المعارضة في أي دولة فأنها تتقرب من الشعب عبر اشعاره بانها تسهر على حقوقه وتدافع عنها . فتستغل أي اعمال حكومية ترمي للتضيق على حريات الناس وحقوقهم العامة لتقوم بالتعبير عن رفضها ومقتها ، خاصة وان هذه الحقوق هي اداة الوصل بينها وبين الرأي العام او هي الوسيلة التي تشترك معه بها . وهذا يعني ان ضياع الحقوق والحريات العامة سيقود الى اضعاف المعارضة في النهاية [٢].

٥ – تولي السلطة :

وفي حال لم تنفع الوظائف اعلاه، فأن تولي السلطة، سيكون هو الوظيفة التي من خلالها تحدث المعارضة تغيرا في الاحوال السياسية في البلد. وهذه العملية اشبه بالانتقال من النظرية الى التطبيق، حيث سيتعين على القوى المعارضة ان تثبت صدقها في العمل السياسي وتصير تحت انظار ومراقبة الجماهير، وقد تكون هي الوظيفة الاصعب، فمن النادر جدا ان توفق القوى المعارضة في هذا الجانب، اذ ان الواقع غالبا ما يكون على العكس من التنظير على الورق، حيث تظهر المستجدات وتفرض نفسها على الحكام سواء القادمة من البيئة الداخلية ام الخارجية، وعندها تضطر القوى المعارضة التي تبوئت السلطة ان تغير من طريقة عملها فتفقد شعبيتها ومناصريها او انها تذهب باتجاه البحث عن صيغة اخرى للحكم لعلها تحافظ على رمزيتها في عيون الاتباع والمؤيدين [٣].

ثانيا – معوقات المعارضة السياسية :

قد لا يكون عمل المعارضة سلس وتعترضه عدد من القيود والمعوقات من قبيل :

---

(١) حسين عباس حسين الشمري ، "المعارضة في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر"، (اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية بجامعة بغداد، ٢٠١٠)، ص١٤.

(٢) بان علي كاظم ، "المعارضة البرلمانية في النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ الواقع والمستقبل"، (رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد، ٢٠١٣)، ص ١٥١٦.

(٣) حسين عباس حسين الشمري ، مصدر سابق ، ص١٨.

١-طبيعة الانظمة السياسية :

تعد الديمقراطية بيئة رحبة للمعارضة السياسية، كونها توفر مساحة لتعدد الآراء وتعارضها واختلافها .وهذا يقودنا الى نتيجة معاكسة تتمثل في ان النظم غير الديمقراطية او الدكتاتورية تمثل قيدا يقف بوجه المعارضة ، حيث تمنع هذه النظم كل اشكال الرفض او الاختلاف مع النظام الحاكم وعدم الاخذ او تطبيق سياساته العامة . وبالتالي تكون المعارضة مضطرة ان تغادر البلاد او ان تتنازل وتتخلى عن البعض من سلوكياتها وتروض ادائها على وفق ما يرغب به النظام ويريده . ولهذا غالبا ما نجد المعارضة في مثل هذه الانظمة تعيش في الدول الاخرى وتتحمل المخاطر وتستجيب لسياسات تلك الدول وتسايرها ، لا لشيء الا لاستحالة العمل في البلد الذي تنتمي له [١].

٢-القيود القانونية :

حتى لو كانت البلاد التي تعمل فيها المعارضة تقاد من قبل نظم سياسية ذات طبيعة ومنهج ديمقراطي، الا ان ذلك لا يمكن ان يكون بشكل مطلق بل ترد عليه قيودا كثيرة بعضها دستورية تتمثل في الحدود التي تضعها الدول على عمل المعارضة . من حيث حرية التجمع او التظاهر او الاعتصام او السلوكيات الاخرى التي تريد من خلالها المعارضة ان تعبر عن رأيها في الحكم . وبعضها الاخر قيودا مؤقتة بفعل الظروف التي تعيشها البلاد كأن تكون في حالة حرب او ازمة بيئية او غيرها [٢].

٣-الدعم الخارجي :

كثيرا ما تفشل المعارضة بسبب غياب او ضعف الدعم الخارجي لها، فكما قلنا قد تكون النظم التي تريد معارضتها نظما غير ديمقراطية وبالتالي هي مضطرة ان تعمل في الخارج، وهذا بطبيعة الحال يتطلب الحصول على اذن وموافقة الدولة المضيفة، وليس هذا فحسب بل يحتاج في بعض الاحيان ان تتحصل على الدعم المالي والسياسي ايضا .وهذا الحال يجعل من الدعم الخارجي مسألة في غاية الاهمية ، والامثلة كثيرة على المعارضة التي كانت تنتشر في الدول الاخر ثم دخلت الى البلاد من اجل احداث التغيير [٣].

وهكذا يبدو ان وظائف المعارضة بالرغم من كونها كفيلة بإعطائها الضوء الاخضر للعمل الا ان ذلك يواجه عدد من الكوابح والمعوقات التي تم تناول البعض منها .

---

(١) برهان زريق، *الاستبداد السياسي*، الطبعة الاولى، (دمشق: وزارة الاعلام السورية، ٢٠١٦)، ص٥٣٥٤.

(٢) ينظر : قانون الطوارئ المصري ... . كذلك فأن غالبية الدساتير تضع في متنها موادا تتضمن اعلان حالة الطوارئ التي بموجبها تحضر بعض فعاليات حماية حقوق الانسان ومنها انشطة المعارضة السياسية . ومن امثلة ذلك المادة ٢٩، من دستور المكسيك النافذ .

(٣) أنس أكرم محمد صبحي العزاوي، "التدخل الدولي الإنساني بين ميثاق الأمم المتحدة والتطبيق العملي"، (اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية بجامعة بغداد، ٢٠٥)، ص٢٠٩.

II. المبحث الثاني

المعارضة السياسية العراقية : الدواعي ـ الملامح ـ المعوقات

تغير الواقع السياسي في العراق منذ عام ٢٠٠٣، حيث اسقط النظام الذي كان يحكم البلاد واسس بدلا عنه نظاما اتخذ من الديمقراطية نهجا وطريقة للعمل . لكن هذه المرحلة الانتقالية لم تتم بشكل سهل ولا سريع بل حدثت فيها جملة من الاخطاء وصادفتها الكثير من المعوقات، لكنها ما زالت تسير في الدرب الديمقراطي . وخلال ذلك ظهرت بعض الملامح التي تبشر بظهور نبتة المعارضة السياسية لكنها ما تزال في طور النمو، وهي معارضة لم تأت عن فراغ بل سبقتها اسباب ودواع كثيرة سواء على الصعيد الداخلي او الخارجي ، وفي الوقت عينه واجهتها معوقات كثيرة ايضا، لربما كانت هي السبب في تأخر تشكيلها الحقيقي والفعال . وهو ما سيعمل الباحث على تناوله عبر هذه المطالب :

II.أ. المطلب الاول

دواعي تشكل المعارضة السياسية العراقية بعد ٢٠٠٣

بطبيعة الحال من الضروري جدا ان نقسم الدواعي على صنفين، وهي :

اولا – دواع على الصعيد الداخلي :

ومن امثلتها :

١ – السند الدستوري الداعم للمعارضة السياسية في العراق :

شرع دستور العراق الدائم لعام ٢٠٠٥ المعارضة السياسية في العراق، من خلال العديد من المواد التي اكدت على حق التعدد السياسي، وابداء الآراء في فلسفة حكم الدولة وادارتها ، مثل المادة (٢٠) التي جاء فيها " للمواطنين رجالاً ونساء حق المشاركة في الشؤون العامة، والتمتع بالحقوق السياسية، بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح" (١). وهذا فيه اشارة ضمنية الى ان المواطن في حال منع من ممارسة هذا الحق فيجوز له ان يذهب الى المعارضة والمطالبة بحقوقه الدستورية . وكذلك الحال مع المادة (٣٧ / ثانيا) التي نصت على ان الاكراه السياسي ممنوع في العراق وان الدولة تعمل على حماية المواطن منه " تكفل الدولة حماية الفرد من الإكراه الفكري والسياسي والديني "، وهي مثل المادة اعلاه ايضا تحث الافراد والجماعات على عدم قبول الاكراه او فرض الأيديولوجيا بل يجب مواجهتها ورفضها [٢].

وبما ان العراق قد شرع في المضي قدما باتجاه تعزيز مبدأ المواطنة، فبالتالي فأن المعارضة هي تطبيق لمبدأ المواطنة القائم على الحقوق والواجبات، المعارضة هي حق وهي واجب ايضا، لأنها تنشأ لمعالجة الخلل وبالتالي فمن واجب القوى السياسية او حتى الافراد

(١) المادة ٢٠ ، دستور العراق الدائم لعام ٢٠٠٥.

(٢) المادة ٣٧، ثانيا، دستور العراق الدائم لعام ٢٠٠٥.

العاديين ان ينتقدون النظام القائم ويحاولون اصلاح عيوبه، ونجد هذا المعنى في المواد " تكفل الدولة وبما لا يخل بالنظام العام والآداب : اولاً- حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل. ثانياً - حرية الصحافة والطباعة والاعلان والاعلام والنشر. ثالثاً - حرية الاجتماع والتظاهر السلمي وتنظم بقانون " [١] .

ومن المواد الدستورية التي وردت في هذا الجانب المادة (٣٨) التي جاء فيها اشارات بشكل واضح الى حق الانسان العراقي بتأسيس الاحزاب والجمعيات والنقابات والتعبير عن رايه بكل حرية [٢]، وحتما لا يشترط في تلك الآراء ان تكون منقادة او متفقة مع ما يريده النظام بل قد تكون متعارضة ومعارضة له.

ولا يختلف الحال مع المادة (٤٢) التي تقول "لكل فرد حرية الفكر والضمير والعقيدة " ، وهي تحمل معنى ضمني ان سلب هذه الحرية تستدعي من الانسان ان يطالب بها ويقف معترضا بوجه من قام بعملية سلبها [٣].

هذه المواد وغيرها كانت بمثابة الضوء الاخضر الذي استندت عليه المعارضة السياسية في العراق، وشجعتها على القيام بأنشطتها في داخل العراق وفي خارجه . بالأخص انها لم تكن نصوص في الدستور، بل ان البيئة السياسية ساعدت على تطبيقها وان كان بشكل نسبي وليس مطلق .

٢ – الفئات المتضررة من النظام السياسي الجديد :

تأسست الدولة المعاصرة في العراق عام ١٩٢١، وتعاقب على الحكم فيها نخب سياسية متنوعة، اخرها كانت النخبة التي تنضوي تحت حزب البعث (المنحل) . وتلك النخب لها توجهاتها واهدافها وفلسفتها الخاصة بالدولة والحكم . والذي حدث بعد عام ٢٠٠٣ هو ازاحة تلك النخبة عن السلطة بل وحظرها ومنع تواجدها في العراق لا من الناحية الفكرية ولا من الناحية الفعلية او المادية ، فخضع الكثير من عناصرها للقانون فأُدين من ادين وعفي عن من عفي، وبعض عناصرها لم تطله يد القانون، اذا تمكن بطريقة او اخرى من الخروج من العراق، والاستقرار في بعض الدول . هذه العناصر المتبقية والمحسوبة على النظام السابق ، اخذ البعض من عناصرها يفصح عما يحمله من نقمة وعدم رضاء على النظام والوضع الجديد، من خلال تبني طريق المعارضة قولا وفعلا، وهكذا نجد ان هذه الفئات لا تتورع عن توجيه الانتقادات والتهم للنظام القائم بعد ٢٠٠٣، مثل نعته بالطائفي او صنيعة المحتل او

(١) المادة ٣٦ ، دستور العراق الدائم لعام ٢٠٠٥.
(٢) المادة ٣٨، دستور العراق الدائم لعام ٢٠٠٥.
(٣) المادة ٤٢، دستور العراق الدائم لعام ٢٠٠٥.

الفاسد، والتقليل او حتى العمل على مسح ايجابياته ولفت انظار المجتمع العراقي والعالمي الى سلبياته فقط [١].

وقد لا تتواجد هذه الفئات خارج العراق، بل ان البعض منها نفذ الى مؤسسات الدولة مستفيدا من المبادرات التي اطلقت من باب المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية، خاصة فيما يتعلق بالعناصر التي كانت تمتلك درجات متقدمة في هيكلية الحزب المنحل، واغلبهم من ضباط الجيش، وهذه العناصر وان قبلت العمل في مؤسسات النظام الجديد الا ان البعض منها، بقي يؤمن برواسب الافكار التي يحملها من مرحلة ما قبل عام ٢٠٠٣، وفي الوقت عينه يرى بانه قد اخذت حقوقه وان المكان الذي يعمل فيه لا يتناسب مع ما يمتلكه من مؤهلات ولا مع تاريخه السياسي او الوظيفي او المجتمعي [٢].

وهذا يدفعنا الى تصور بان الامر لا ينحصر بالعناصر السالف ذكرها فحسب، بل الامر يمتد الى عوائلهم ولربكا الى المتعاطفين معهم، أي ان الامر انتقل الى فئات اخرى، وهي ايضا تنضر بنفس النظرة وترى انها خارج النظام وانها غير منسجمة مع الوضع الجديد وبالتالي لا تتوانى ايضا عن معارضته المعلنة والضمنية .

ومن ناحية ثانية، قد تشعر البعض من الشرائح وبالأخص الشباب بانهم خارج المعادلة بفعل التوزيع غير العادل للثروات في البلاد، خاصة وان اكثرهم عاطلين عن العمل رغم امتلاكهم الشهادات والمؤهلات اللازمة للتوظيف، لكن بفعل المشاكل البنيوية للنظام الجديد ضاعت فرصتهم وصار البعض منهم يشعر بانه مهمش ومستبعد، وهذه الفئات وجدت نفسها في تصادم اجباري مع السلطات الحاكمة، هذا التصادم هو ليس مسألة مستقبل فقط بل يراه البعض مسألة كرامة و وجود، ولذلك اعرب اغلبهم عن رفضه للنظام القائم وسلك طرقا مختلفة لإيصال هذا الرفض، مثل الانضمام الى الجماعات الاجرامية المتطرفة او على الاقل الى التظاهرات والاضرابات وطرح الآراء والانتقادات التي تحط من شأن النظام وتدعوا الى اصلاحه او حتى اسقاطه [٣].

٣ – الشعور بعدم عدالة المحاصصة السياسية :

ذهبت الاحوال في العراق عقب عام ٢٠٠٣ باتجاه الديمقراطية التوافقية القائمة على توفير مساحة لمشاركة المكونات المجتمعية في ممارسة السلطة. وهكذا قسم النظام على

---

(١) ضمد كاظم وصفي، *نقد السياسية الامريكية (احتلال العراق انموذجا)* ، الطبعة الأولى، (اصدارات منتديات ليل الغربة، ٢٠٠٩)، ص٢٩.

(٢) جريدة الشرق الاوسط، *حوار صريح مع بول بريمر، ١١١٢١ في ١٠ تموز ٢٠٠٩ . كذلك، بول بريمر و مالكولم ماك ماركو، عام قضيته في العراق النضال لغد مرجو*، ترجمة عمر الايوبي، الطبعة الاولى، (بيروت: ٢٠٠٩)، ص٧٥.

(٣) عبد العظيم جبر حافظ، "التحول الديموقراطي في العراق الواقع والمستقبل"، (رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية بجامعة النهرين، ٢٠٠٧)، ص٢٩٥.

حصص وزعت على الجميع، لكن البعض من المكونات رأى بان الحصة التي ذهبت اليه لا تتناسب مع مكانته المجتمعية ولا السياسية ولا التاريخية، لذلك لم يتوانى عن الشعور بالاغتراب والنقمة او الحقد على النظام القائم ومعارضته بشتى السبل واولها المعارضة .

وقد لا يتعلق الامر بالنص الدستوري او حتى الاتفاقات البينية بين المكونات لكنه يرتبط بمدى الالتزام بها وتطبيقها على ارض الواقع [١].

وحتى لو غاب الشعور بالاستغراب، فأن العمل في ظل المحاصصة يعد عاملا مساعدا على المعارضة، كون ارضاء الجميع امرا يكاد ان يستحيل، في ضوء اختلاف الامكانيات الفردية للساسة واختلاف مناهلهم الفكرية والسياسية وحتى اختلاف علاقاتهم البينية في داخل العراق وفي خارجه، وبالتالي فأن طبيعة الاختلاف السياسي في بعض الاحيان تقود الى الصدام او على الاقل الصراع الذي قاد الى ذهاب البعض من الاطراف السياسية الى المعارضة [٢].

وتزداد المسألة تعقيدا في حال امتدت المعارضة من النخبة السياسية الى المجتمع، ففي هذه الحالة سنكون امام معارضة عريضة قاعدتها الجماهير ورأسها قوى سياسية تعمل في السلطة وكثيرا ما تؤدي هذه المعارضة الى صدام مجتمعي كما حدث في بعض المدن العراقية في سنوات ٢٠٠٥ و ٢٠١٤، وهي حالة خطرة كان من الممكن ان تذهب بالبلاد الى حد التقسيم او الابادة الجماعية [٣].

٤ – الفئات ذات المشاريع الخاصة :

تبني العراق للنظام الديمقراطي لا يعد كافيا لاحتواء كل القوى السياسية على اختلاف رؤاها وفلسفتها في الدولة والحكم، على الاخص مع التلكؤ الذي عانى منه النظام على الصعيد التطبيقي، ويضاف الى ذلك حتى لو لم تكن هناك معوقات، فأن بعض القوى السياسية قد لا تنسجم عقائدها السياسية مع النظام الديمقراطي وقد يكون لها طروحات اخرى قد تصل الى حد الرغبة والعمل على الرجوع الى النظم التي حكمت العراق قبل عام ٢٠٠٣، وبالتالي اخذ يعرب عن عدم ايمانه و لا ثقته بالنظام الجديد، وانه يجب البحث عن بديل ليحل مكانه، كأن

---

(١) رشيد عمارة ياسين، "الديمقراطية التوافقية : دراسة في السلوك السياسي العراقي"، *مجلة زانكو سليماني، السليمانية : جامعة السليمانية، قسم الدراسات الانسانية*، العدد ٣٠، (٢٠١٠): ص١٤٢٤٣. كذلك ينظر: جابر حبيب جابر، "الاسوأ من المحاصصة، جريدة الشرق الأوسط"، العدد ١١١٤٧، ٢٠٠٩.

(٢) سعد شهاب احمد الشيخ، *الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها على الاداء السياسي للنظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٥*، الطبعة الاولى، (برلين : المركز العربي الديمقراطي ، ٢٠٢٢)، ص٦٧٦٩. كذلك ينظر: رشيد عمارة ياسين، مصدر سابق، ص١٥٢.

(٣) عدي فالح حسين، "العنف السياسي في العراق بعد ٢٠٠٣(دراسة ميدانية)"، (رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية بجامعة بغداد، ٢٠٠)، ص ٥٧٥٨.

يكون نظاما رئاسيا او ملكيا ، او حتى فرض ايديولوجيا جديدة على النظام على عد انها مهمة في لملمة الشتات المجتمعي ومواجهة التحديات من خلال الالتفاف حول فكرة معينة [١].

وقد يكون الامر محصورا بالأجيال التي ترعرعت في ظل الانظمة التي حكمت العراق قبل عام ٢٠٠٣، وهي انظمة كانت تقوم على الحكم الفردي ودوره في القيادة والسيطرة، تحت خانة الزعيم وما يرتبط به من قدرات خارقة على النفوذ والسلطان، لذلك برزت الكثير من الطروحات التي تدعو الى البحث عن زعامات وشخصيات جديدة حتى لو اضطر الامر الى الابتعاد عن الاطر الديمقراطية السارية والعودة الى الوراء، وهي طروحات وان كانت تغطى بمصلحة الوطن الا انها في جوهرها تقوم على رفض النظام القائم والعمل على افشال تجربته واستبدالها [٢] .

٥ – الفئات المستفيدة من الفسحة الديمقراطية :

وقد لا تكون الدواعي السالف ذكرها هي الحقيقية، بل ان الامر اسهل من ذلك، وهو يتعلق باستغلال بعض العناصر المستقلة او المنظمة للفسحة الديمقراطية التي هيئها النظام الجديد بعد عام ٢٠٠٣، وبالتالي هي تمارس العمل في المعارضة كوجه من وجوه الديمقراطية ومقوماتها، وقد تلقى التشجيع من الاطراف المقصودة او المستهدفة من المعارضة، على عد ان وجود المعارضة وانداها يمثل حالة صحية تشير الى رصانة وقوة العل السياسي ويفوت الفرصة على الاطراف الاخرى التي قد لا تريد الاصلاح الداخلي للنظام بل تمتد طموحاتها وطروحاتها الى حد اسقاطه بالكامل ، ومن امثلة ذلك هو التيار الصدري[٣].

ثانيا – دواع على الصعيد الخارجي :

وهي دواعي تكون الدول الاخرى احد اطرافها او على الاقل هي تغذي المعارضة الداخلية ومن امثلة ذلك :

١ – الدول المتضررة من التجربة الديمقراطية في العراق :

نشر الديمقراطية في العالم اصبح منذ نهاية الحرب الباردة من الاهداف الاساسية للسياسة الخارجية الامريكية، حتى لو كانت هذه الديمقراطية وسيلة لتحقيق مصالح اخرى . وهذا الحال جعل الولايات المتحدة لا تتورع عن الاعلان بأنها في حال نجاح تجربتها في العراق، ستعمل على نقلها الى الدول الاخرى وبالأخص المجاورة له . هذا الرؤية والسياسية

---

(١) شفق نيوز، فائق الشيخ علي: ٢٠٢٤ أقصى موعد لإسقاط النظام في العراق عبر قوة مدمرة، ت.ز ٣ شباط ٢٠٢٥، على هذا الرابط :
https://shafaq.com/ar/tags/%D9%81%D8%A7%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%8A%D8%AE%D8%B9%D9%84%D9%8A

(٢) عبد العظيم جبر حافظ، مصدر سابق، ص١٣٧.

(٣) ينظر : سعد شهاب احمد الشيخ، مصدر سابق، ص٩٨.

الامريكية الصريحة قد دقت جرس الخطر في ذهن النظم السياسية غير الديمقراطية في الشرق الاوسط، واغلبها نظما عربية واسلامية، وهو امر طبيعي لان السياسة الامريكية تقتضي بأسقاطها في القريب العاجل ، لذلك لم تتأخر (أي النظم المجاورة للعراق) في العمل على القيام برد فعل استباقي، من خلال بذل كل ما تستطيع في سبيل افشال التجربة الديمقراطية العراقية وبشتى السبل، التي يأتي على رأسها التشجيع على معارضة النظام ووضع العصي في رحاه، وظهر ذلك واضحا عبر الاموال والاسلحة التي تلقتها الجماعات الارهابية والعصابات المتمردة على سلطة الدولة [١].

وتضمن ذلك ايضا، توفير البيئة المناسبة لعمل الشخصيات والهيئات المعارضة، واتاحة فرص العيش الامن لها بعيدا عن الملاحقات القانونية العراقية فضلا عن ضمان مصادر للدخل الاقتصادي، حتى لو كان ذلك على حساب علاقات تلك الدول مع العراق [٢].

بعبارة اخرى ان المعارضة الاقليمية لطريقة التعامل الامريكية مع التغيير الذي شهده العراق عام ٢٠٠٣، قد جعلها تتقبل وجود المعارضة العراقية لكن ضمن حدود وهو ما سنوضحه اكثر عندما نتناول معوقات عمل المعارضة في العراق .

٢ – الصراعات الدولية :

الصراع الدولي هو حالة طبيعية وقديمة، ولا يتوقع توقفه في المستقبل. ومن صوره ان تعمل الدولة س على افساد ما تقوم به الدولة ص، سواء بطريقة مباشرة او غير مباشرة، وتنطلق في ذلك بان ما يربحه ص هو خسارة لـــ س والعكس صحيح ايضا . ومن امثلة ذلك :

أ – الصراع الاقليمي وانعكاساته على المعارضة السياسية في العراق :

لاشك في ان هناك توتر واضح في العلاقات الخليجية وبالأخص السعودية مع ايران، وكل من الدولتين تنظر الى نفسها على انها الاحق باحتلال المكانة الاولى في الشرق الاوسط او على الاقل في المحيط العربي- الاسلامي . وهذا يقودنا الى القول ان ما تحققه ايران في العراق سيكون على حساب المصالح والمكانة الخليجية والعكس صحيح ايضا . من هذا المنطلق اخذ كل طرف يعمل على ضرب مكانة الاخر عبر ضرب مناطق نفوذه في العراق . ومن بين الوسائل التي اتبعت في ذلك هو دعم القوى والعناصر المعارضة، والمعارضة تكون هنا ضد حلفاء الدولة الاخرى في داخل العراق [٣].

---

(١) عمار مرعي الحسن، *التنافس التركي – الايراني على العراق*، الطبعة الاولى ، (بغداد: الدار العلمية .

(٢) عراقيون أكثر ثراء يتبادلون مقاعد المعارضة في الاردن العربية ، على هذا الرابط : https://www.alarabiya.net/articles/2004%2F12%2F09%2F8603

(٣) ينظر : علي فايز يوسف الدلابيج،" توازن القوة واثره في الشرق الاوسط بعد الاحتلال الامريكي للعراق ٢٠٠٣ ٢٠١١"، (رسالة ماجستير / كلية الآداب والعلوم بجامعة الشرق الاوسط، ٢٠١١)، ص٨٥.

ب – الصراع العالمي على مناطق النفوذ في الشرق الاوسط :

حتى مع انتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي، فأن الصراع العالمي بقي مستمرا، وهو بين مد وجزر، لكن الذي يلاحظ عليه هو اتخاذه من منطقة الشرق الاوسط ساحة وميدانا رحبا له . فحيث ما توجد بؤر التوفر يستفحل الصراع ويشتد ، وبما ان العراق يعد من بين الدول ذات الاهمية الجيو – استراتيجية العظيمة في المنطقة، لذلك يلقى اهتماما اكبر من غيره، وهذا الاهتمام يقود الى التصارع من اجل بسط النفوذ على ارضه وعلى الملفات والقضايا التي تحدث فيها . ولم يسلم ملف تشكيل المعارضة العراقي من التجاذبات الدولية، سواء الولايات المتحدة الامريكية او دول العالم ذات المكانة العالمية المهمة [١].

٣ – الامتدادات الاثنية بين دول المنطقة :

وهي تتعلق بأزمة الهوية الوطنية العراقية، وميل الهويات الفرعية للتأثر بالهويات الاخرى الموجودة في الدول المجاورة وفي بعض الاحيان يكون الميل على حساب المصلحة العليا للعراق، خاصة اذا ما كانت الهوية الفرعية في العراق ترتبط بهويات تعتلي السلطة السياسية في الدول الاخرى، ففي هذه الحالة قد تستجيب للسياسات التي يقوم بها النظام في الدولة الاخرى، وهو يقدر على اخذها الى الانسجام مع العراق ونظامه السياسي او القيام بالمعارضة [٢].

ومن امثلة ذلك التأثير الايراني على الهويات الفرعية في العراق وكذلك الحال مع التأثير العربي خاصة الخليجي منه، الذي هو الاخر يؤثر في توجهات بعض العراقيين السياسية [٣].

اذن، هناك دواعي ومحفزات تسهم بشكل او بأخر في تشكيل المعارضة العراقية بعضها نابعا من الداخل العراقي وبعضها يأتي من خارج البلاد .

II.ب. المطلب الثاني

ملامح تشكل المعارضة السياسية العراقية بعد عام ٢٠٠٣

شهدت الساحة المجتمعية وحتى السياسية سواء في داخل العمل السياسي وخارجه ملامح وعلامات مهمة كلها تصب في صالح تنوع العمل المعارض في العراق، بحسب

---

(١) قناة الحرة الفضائية، الهاشمي يلتقي أوغلو وأردوغان في أنقرة، ت.ز ٢٩ اذار ٢٠٢٥، على هذا الرابط : https://n9.cl/7xjdk

(٢) اسحاق نقاش، *الشيعة والدولة في مجموعة مؤلفين، المجتمع العراقي حفريات سوسولجية في الاثنيات والطوائف والطبقات*، الطبعة الاولى، (اربيل – بيروت: معهد الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٨)، ص١٧٨١٧٩ ص١٨٧١٨٩.

(٣) سعدي الابراهيم، *الفيدرالية والهوية الوطنية العراقية*، الطبعة الثانية،(بغداد: دار الكتب العلمية، ٢٠١٤)، ص ١٧٩١٨٩.

الشرائح التي تقوم به وبحسب ظروف كل منها ، فهناك المعارضة الشعبية التي يقوم بها الشعب بنفسه ، وهناك المعارضة الضمنية اي التي تتم من داخل مؤسسات النظام ، والنوع الاخر هو المعارضة الخارجية اي عكس الضمنية، ونعني بها المعارضة التي تكون خارج المؤسسات الرسمية .

ويمكننا تناولها عبر هذه النقاط :

اولا – **المعارضة الشعبية :**

استبشرت الجماهير العراقية خيرا، عندما حدث التغيير السياسي في عام ٢٠٠٣، خاصة وانه جاء بعد فترة غير مستقرة تمثلت بالاستبداد والتفرد بالحكم والذي قاد البلاد الى الحروب والويلات التي يأتي الحصار الاقتصادي في مقدمتها .

لكن هذا الامل لم يدم طويلا فسرعان ما دخل العراق في حقبة غير مستقرة تخللتها مشاهد العنف والفساد المالي والاداري، بل والصراع الطائفي والعنصري الذي اصبح جزءا لا يتجزأ من العملية السياسية ، ومما زاد الامور سوء ان انعكاسات ذلك كانت جد خطيرة على عموم الاحوال في البلاد على الاخص فيما يتعلق بدخول شرائح كثيرة من الشعب في الصراع الطائفي و وصول البلاد الى حافة الحرب الاهلية في اكثر من مرة، كما حدث خلال الاعوام ٢٠٠٥ عقب تفجير مرقدي الامامين العسكريين (ع) في سامراء وكذلك خلال عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ عندما تمكنت الجماعات الارهابية المتشددة من السيطرة على مساحات كبيرة من البلاد تمثلت بثلاثة محافظات هي نينوى وصلاح الدين والانبار .

وصاحب ذلك انتشار البطالة والفقر وهدر اموال الشعب من خلال الفساد وسوء التخطيط والتدخل الخارجي السلبي ، حيث اصبحت السيادة هشة ومستباحة من قبل الدول الاخرى على الاخص الاقليمية منها.

هنا بدأت الجماهير العراقية تفقد صبرها، وتعبر عن سخطها من الحال التي وصلت اليه البلاد، واخذت شرائح كثيرة منها تعبر عن رفضها للوضع السياسي القائم وتطالب بتغيير النظام او على الاقل اصلاحه، وترجم ذلك الى مظاهرات واعتصامات حدثت في سنوات مختلفة وفي مناطقة متعددة من العراق، ولعل من اهما الاتي :

١ – **التظاهرات والاعتصامات الشعبية في عام ٢٠١٤ :**

تعد التظاهرات والاعتصامات التي استفحلت في العراق عامي ٢٠١٣ - ٢٠١٤ في محافظات الانبار ونينوى وصلاح الدين الاشد في العراق منذ تأسيس الدولة المعاصرة فيه وحتى هذا التاريخ . كونها قد استمرت لفترة طويلة وجرت دون موافقة الجهات الرسمية عليها ، بل انها خرجت عن السيطرة، ويضاف الى ذلك انها تدرجت بالمطالب من الاصلاح البسيط الى الاصلاح الجذري للأحوال السياسية في العراق، وانتهت بالمطالبة الصريحة بأسقاط النظام القائم و تشكيل نظاما جديدا بديلا عنه.

اما من حيث الشرائح الاجتماعية التي ضمتها تلك المظاهرات والاعتصامات، فقد شملت عينات كبيرة من المجتمع ابرزهم رجال الدين و وجهاء العشائر والشباب والمتضررين من سياسات النظام وكذلك الذين تضرروا من عملية التغيير التي حدثت عام ٢٠٠٣[١].

وما يدعونا الى وصف تلك النشاطات الشعبية بالمعارضة، كونها جاءت كردة فعل وسخط على العمل السياسي في البلاد، خاصة الطائفي منه، وهي قطعت علاقتها بالدولة ومؤسساتها، وكانت صريحة وجريئة في طروحاتها المعلنة وغير المعلنة وتركت اثارها المباشرة وغير المباشرة على مجمل الاحوال في العراق.

٢ – التظاهرات والاعتصامات الشعبية في عام ٢٠١٧ :

يمكننا ان نصف تلك التظاهرات والاعتصامات التي حدت عام ٢٠١٧، بأنها الاكثر وعيا مقارنة مع غيرها ، فهي اختلفت من حيث الشرائح المجتمعية التي انضوت تحتها وكذلك اختلفت من حيث طريقة التعبير عن مطالبها ، وايضا اختلفت من حيث الاماكن التي حدثت فيها ، فمن حيث الشرائح المشاركة كان هناك ظهور واضح لشريحة الشباب بالأخص العاطلين منهم وعلى رأسهم خريجي الجامعات ، وايضا نخب المثقفين والمتعلمين الذين رفدوها بالدعم المعنوي والعاطفي من خلال الاناشيد الحماسية والرسوم والاشعار. كذلك لوحظ عليها قلة الحضور الديني اذا ما قلنا غياب الحس الطائفي او المناطقي، اما عن طريقة التعبير فهي تظاهرات واعتصامات سلمية لم تلوح بالسلاح ولم تقدم على القطيعة او العداء مع اجهزة الدولة بل كانت بحماية الاجهزة الامنية مع وجود بعض الخروقات اسفرت عن وقوع ضحايا . وبالنسبة للأماكن التي حدثت فيها، فقد تركزت في بغداد ومحافظات الفرات الاوسط مثل كربلاء والجنوب مثل الناصرية والبصرة وغيرها [٢].

اما المطالب التي نادت بها، فقد كانت ذات طبيعة اصلاحية، من خلال التعبير عن حاجة المتظاهرين الى التعيينات في الدوائر الحكومية والمساواة بينهم في هذا المجال، وكذلك انصاف الشرائح الفقيرة والمتعففة التي عانت كثيرا بفعل غياب العدالة الاجتماعية في البلاد والتوزيع السليم لثروات البلاد [٣].

وهي وان كانت ذات طابع عفوي في اغلب الاحيان، وطالبت بإصلاحات ذات جلبة اقتصادية في اغلب جوانبها، الا اننا نستطع ان نعدها نوعا من المعارضة السياسية الشعبية

---

(١) علاء حسن ، "اعتصامات العراق تواصلت لعام وانتهت بثورة مسلحة"، موقع الجزيرة ،ت.ز ٢٤//٢٠٢٥، على هذا الرابط : https://n9.cl/89dok

(٢) مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، "احتجاجات العراق ... الاسباب والمألات"، ت.ز ٢٠ شباط ٢٠٢٥، على هذا الرابط: https://n9.cl/7vxk0

(٣) محمد يونس مرعي، "تأثير التيارات الشعبية في تقويم اداء النخبة السياسية (العراق انموذجا)"، (رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية بجامعة الموصل، ٢٠٢)، ص١٠٨.

كونها اعلنت وبكل صراحة رفضها لسياسات النظام القائم وطريقة عمله واصرت على تغيير نهجه الخاطئ بالنسبة لها.

ثانيا – المعارضة المسلحة :

هذا النوع من المعارضة يعد اشد خطورة من غيره، وخطورته لا تمس النظام السياسي فقط بل تمتد الى كل نواحي الحياة في المجتمع . وقد عانى العراق بعد عام ٢٠٠٣ كثيرا منه، فكما سبق وان اشرنا، فأن ظروف تشكيل النظام السياسي وتدهور الاحوال السياسية والامنية ، خاصة بعد ان اقدمت قوات الاحتلال الامريكي على حل الاجهزة الامنية التي كانت مكلفة بحفظ الاستقرار في البلاد واولها الجيش العراقي والقوات الرديفة، ذلك الفعل قد فتح الباب واسعا لدخول العناصر الرافضة للوجود الامريكي في البلاد، ثم التحقت بهم مجاميع من الرافضون للنظام السياسي الجديد والناقمين على التغيير، وبعضهم كان ممن تضررت مصالحه وتغيرت احواله كونه كان من المستفيدين من النظام السابق او المرتبطين به، واغلبهم من عناصر حزب البعث المنحل او الاجهزة الامنية [١].

تلا ذلك ظهور عناصر جديدة ومجموعات كبيرة عملت بمفردها او انها انضمت الى المجموعات اعلاه، لكنها كانت اشد تطرفا واكثر اندفاعا وشعورا بالظلم والحيف، هذه الجماعات تحمل عقائد طائفية وعنصرية وعملت على الانتقام من المكونات الاخرى ولأسباب شتى ابرزها الخوف من ان التغيير قد يخرجها من المشهد السياسي او ان عقائدها الدينية اصبحت منتهكة وان هناك اعتداءات على اتباعها، من قبل جهات دينية ومذهبية اخرى في العراق [٢].

هذه الجماعات لم تكتف بالتعبير عن الرفض او المطالبة بل عبرت عن رؤيتها من خلال القيام بأعمال عنف شرسة ، شملت كل انواع القتل والتفجير وتدمير البنى الفوقية والتحتية للدولة، ومحاولة ايذاء الاخر المختلف عنها وضرب رموزه ومعالمه الدينية والطقوسية ، الامر الذي ولد ردة فعل معاكسة لدى الجماعات المشابهة عند المكونات الاخرى، وهكذا دخلت البلاد في فوضى مسلحة كانت الاخطر في تاريخها الطويل، ومرت هذه الحالة بعدة مراحل وشهدت عدة محطات كان اشدها عندما سيطرت الجماعات الارهابية على مساحات كبيرة، معلنة تأسيس دولة دينية عرفت بالدولة الاسلامية في العراق وبلاد الشام (داعش) [٣].

---

(١) ينظر: كرار انور الابديري، *سقوط الموصل العراق ومحصلة الاعباء الداخلية والخارجية*، الطبعة الاولى، (عمان : دار دجلة، ٢٠١٦)، ص ٢٢٢٣.

(٢) سعد كنانة، *تنظيم القاعدة والحركات الجهادية في العراق*، الطبعة الاولى، (عمان : دار امنة للنشر والتوزيع، ٢٠١١)، ص ٥١٥٥.

(٣) هشام الهاشمي، "تنظيم داعش عام ٢٠١٨"، مركز الدراسات ، مركز صنع السياسات للدراسات الدولية والاستراتيجية، ص٥٢٦.

ان رغبة تلك الجماعات المتطرفة بأسقاط النظام السياسي وإقامة نظام ديني في مكانه يجعلها تندرج ضمن المعارضة السياسية، على عد ان احد اسباب ظهورها في العراق انما يرجع الى سوء الاداء السياسية.

ثالثا ـ المعارضة الضمنية :

هذا النوع من المعارضة هو الاكثر فعالية في النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣، ويتمثل في وجود قوى سياسية على هيئة افرادا مستقلين وكذلك مجموعات منظمة تضع نفسها في موضع المعارضة لعمل المؤسسات التي هي جزء منها . لكن رغم عضويتها فيها الا انها غير راضية عن اداء تلك المؤسسات وبالتالي لا تمانع عن التصريح برفض ادائها الكلي او الجزئي ومن صورها المعارضة البرلمانية، عندما تقوم بعض المجموعات الحزبية او حتى الافراد المستقلين بالوقوف بوجه مشاريع القوانين او بوجه مقترحات السياسات العامة ، وكذلك الحال في باقي المؤسسات التي غالبا ما تشهد انسحابات للأعضاء او تقديم الشكاوي ولشتى الاسباب [١].

ومن الامثلة على هذا النوع من المعارضة هو السلوك السياسي للتيار الصدري من خلال مشاركته في الحكومة والبرلمان والقيام بدور المعارض، بل وصل به الحال ان ينسحب كليا من العمل السياسي ويمارس دور المعارضة وقد ساعده على ذلك الجو الديمقراطي وكذلك القاعدة الشعبية الواسعة بالإضافة الى طبيعة القيادة التي تجمع بين الدين والسياسة متمثلة بالسيد مقتدى الصدر [٢].

وكذلك مع سلوك بعض القوى السنية التي انسحبت من العمل السياسي عدة مرات، ولم ترجع اليه الا بعد اجراء تغييرات على المواقف ، وقد تكررت هذه الحالة كثيرا، وتسمى تعليق العضوية في المؤسسات الرسمية او الانسحاب ، كأنها امر اعتيادي متفق او مقبول في اعراف العملية السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ [٣].

ايضا سلوك الساسة الكرد القائم على المد والجزر، اي اشتراط البقاء في السلطة السياسية في بغداد بتحقق مصالح الاقليم، ولهذا كثيرا ما كانوا ينسحبون من بغداد ويعودون الى الاقليم، او انهم يرفضون التعاون مع الساسة الذين يمثلون باقي المكونات [٤].

---

(١) بان علي كاظم، مصدر سابق ، ص ص١٤٠١٤٣.

(٢)الحرة نيوز، "مقتدى الصدر يتحول للمعارضة"، ت.ز ٥ شباط ٢٠٢٥، على هذا الرابط: https://n9.cl/tkkgl

(٣) العربية نيوز ، "جبهة "التوافق" السنية تسحب وزراءها الـ٦ من الحكومة العراقية"، ت.ز ٢٠٢٥/٣/١٠، على هذا الرابط:

https://www.alarabiya.net/articles/2007%2F08%2F01%2F37354

(٤) بلال العبويني، "انسحاب النواب الأكراد من جلسة للبرلمان العراقي بعد محاولات لإقالتهم"، ارم نيوز، ت.ز ٢٠٢٥/٣/٩، على هذا الرابط:https://www.eremnews.com/news/1071287

اما عن الملفات التي تثار في كل مرة فهي غالبا ما تتعلق بمقدار الاموال التي يجب ان يحصل عليها الاقليم من الحكومة الاتحادية في الموازنة العامة للدولة وكذلك الاختلاف حول ملف استثمار ثروات الاقليم ومنافذه الحدودية فضلا عن موضوعة المناطق المتنازع عليها وملفات اخرى اقل اهمية [١].

هذه المعارضة الضمنية كانت قد وصلت اعلى مراحل التوتر عندما قررت النخب السياسية في الاقليم اجراء انتخاب عام للانفصال عن العراق، حتى لو كانت اسبابه تاريخية وليست وليدة مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣ وتتمثل برغبة الكرد في انشاء وطن قومي لهم ، الا ان عملية الاستعجال بها والاصرار على تنفيذها انما جاء للتعبير عن ضجر الكرد ومللهم من حالة عدم الاستقرار في العراق وعدم انسجام حكومة الاقليم مع الحكومة الاتحادية في بغداد ، ومن الجدير بالذكر ان الاستفتاء وان جاء بالإيجاب الا انه بقي حبرا على الورق بفعل الرفض الداخلي والاقليمي له . وسرعان ما عاد الساسة الكرد الى العمل في بغداد من جديد وكأن شيئا لم يحدث [٢].

وهذا النوع من المعارضة هو مؤقت ولربما ليس له تأثير كبير على الاحداث، وهو اقرب الى الاعتراض من المعارضة، على عد ان المعارضة لها طريقة خاصة بالعمل وتكون هناك شبه قطيعة بينها وبين المؤسسات او الجهات التي تعترض عليها، وفي الوقت عينه من الصعب مساومتها او ارضائها، اما المعارضة الضمنية فكما هو واضح لنا قابلة للتراجع والتغيير في المواقف ولربما هي لا تتعلق بأمور جوهرية او جذرية ، لكنها قد تتطور الى معارضة حقيقية من خلال خروج المعارضين من مؤسسات الدولة الى معارضة مستقلة لا تقبل بغير اجراء التغيير في النظام، وقد عرف العراق هذا النوع من المعارضة في خمسينيات القرن الماضي، عندما تمكن تنظيم الضباط الاحرار ان يطيح بالحكم الملكي، لكنهم اختلفوا على تقاسم السلطة فبقي بعضهم ممسكا بها وتمثل ذلك بشخصية الزعيم عبد الكريم قاسم اما الذين انتقلوا الى المعارضة الحقيقية فتمثلوا بالعناصر القومية وعلى رأسهم عبد السلام عارف، واستمرت القطيعة حتى تمكنت المعارضة من ان تستولي على السلطة عام ١٩٦٣[٣].

---

(١) وحدة تحليل السياسيات في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، *استفتاء اقليم كردستان : بين الاصرار الكردي والمعارضة الاقليمية، تقرير تقدير موقف*، الطبعة الاولى، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، ٢٠١٧)، ص٥.

(٢) سامي داوود، "كردستان العراق استفتاء بين احادية القرار واحترابات داخله"، تقرير، بلا مدينة: مؤسسة الاصلاح العربي، ٢٠١٨، ص٦.

(٣) سعدي الابراهيم ، *التحليل النفسي والسياسي لزعماء العراق الجمهوري*، الطبعة الاولى، (بغداد : دار الكتب العلمية، ٢٠١٦)، ص٧٠.

مع ملاحظة ان هذا النوع من المعارضة اخذت تقل وتيرته، ولربما ان ذلك يرجع الى عدم وجود جدوى وطنية، او ان الغاية منه باتت واضحة وبالتالي فقد مصداقيته وتأثيره خاصة بعد ان تكرر وصار معتادا .

٣ – المعارضة الخارجية :

هذا النوع من المعارضة هو الاقوى والاصح ان نطلق عليه معارضة سياسية، وهو يتمثل بوجود قوى سياسية سواء منتظمة في احزاب او تجمعات او حتى افراد مستقلين، يعلنون صراحة بأنهم ضد النظام السياسي الموجود في البلد الذي ينتمون اليه ، وبالتالي هم يسعون بكل ما اوتوا من قوة من اجل اسقاطه والمجيء بنظام جديد يكونون هم قادته او على الاقل المشاركون فيه . وهم يرفضون الانضواء في مؤسسات الدولة ، بل ان البعض منهم يعملون في خارج البلاد ولا يدخلونها لشتى الاسباب السياسية والقانونية وحتى الاجتماعية [١].

ويفترض في ذلك ان هذه الفئات المعارضة من الصعب مفاوضتها او مساومتها على المبادئ التي تؤمن بها والاهداف التي تسعى لتحقيقها، وهي ان قبلت بذلك فقد تتهم بالخيانة من قبل جماهيرها، وفي ذات الوقت فأن النظام السياسي لا يتوانى عن مطاردتها ومحاولة التخلص منها ، او على الاقل تفنيد ادعائها وتشويه سمعتها ونعتها بشتى النعوت واول تلك النعوت هو وصفها بالعمالة للدول الاجنبية والخائنة لتراب البلاد الوطني، او انها تحمل افكارا ورؤى تقسيمية مضادة للوحدة الوطنية وانها تبحث عن مصالح افرادها الذاتية او حتى مصالح طائفية وعنصرية ضارة بباقي مكونات البلد المجتمعية ، وقد حصل ذلك مع المعارضة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ حيث اتهمها النظام بانها تدعي تمثيل مكون معين وانها معارضة ليست وطنية بل طائفية وهي تستجيب وتمثل اجندات اقليمية ودولية لا تريد الخير للعراق [٢].

ومن الامثلة على هذا النوع :

أ – المعارضة التي قادتها هيئة علماء المسلمين بقيادة جمال الضاري :

تعد هذه الهيئة من اكثر التنظيمات المعارضة وضوحا، كونها معروفة عراقيا وعربيا واسلاميا ، اذ اسست هذه الهيئة عقب عام ٢٠٠٣ بقيادة الشيخ احمد الكبيسي والشيخ حارث الضاري، لكن الاول انسحب ليقوم الاخير بقيادتها، وهي فضلا عن نشاطاتها الدينية البحتة الا انها تعلن صراحة وضمنا عن معارضتها للعملية السياسية ولسلطات الاحتلال الامريكي . وتعبر عن آرائها عبر جريدة واذاعة فضلا عن الخطابات والتصريحات . واذا جئنا الى الاسس التي تستند اليها في عملها المعارض فهي تنطلق من ان المكون السني يعاني من تهميش واقصاء ، وبالتالي لابد من السماح له بممارسة كافة حقوقه، لكن لا توجد حدود

(١) حسين عباس حسين الشمري ، مصدر سابق ، ص١٣.

(٢) سكوت لاسنسكي، "الأردن والعراق:بين التعاون والأزمة، معهد السلام الامريكي/ ٢٠٢٥/٣/١٣"، على هذا الرابط: https://www.usip.org/sites/default/files/sr178_arabic.pdf

واضحة لهذه الحقوق ، الامر الذي يبعث على الشك من ان هذه المعارضة لا ترضى بغير تسليم السلطة للقوى السياسية السنية، وفي ذات الوقت تشعر هذه الهيئة من انها تقف على قاعدة وطنية مهمة في تاريخ العراق المعاصر من خلال انحدار رئيسها من نسل الشيخ ضاري المحمود احد قواد ثورة العشرين في العراق [١].

مع ملاحظة ان معارضتها تشمل حتى القوى السنية التي تشترك بالعمل السياسي، على عد انها تختلف عنهم كونهم يمثلون معارضة ضمنية بينما هي معارضة خارجية ، وتنظر اليهم على انهم تنازلوا عن حقوق السنة من اجل مصالحهم الشخصية والحزبية .

وهذه الهيئة قد لا تلتقي مع القوى السياسية المدنية او العلمانية كونها مؤسسة ذات اطر دينية ترى في الاسلام السني هو الافضل لممارسة العمل السياسي وقيادة البلاد [٢].

ب – جبهة التيار الوطني المعارض :

هذا التيار ايضا اعلن صراحة معارضته للنظام السياسي القائم في العراق ، وهو يضم شخصيات متعددة لكنها غير معروفة وغير ظاهرة، باستثناء شخصية رئيسه التي تظهر مذيلة في نهاية كل بيان ويدعى (محمد المهداوي) .

و اوضحت الجبهة انها تؤمن بالعمل المعارض وتمارسه وفق قناعاتها التي تنطلق من ان الاوضاع في العراق غير جيدة وان عملية تغييرها لابد ان تتم عبر اسقاط النظام والمجيء بغيره، وفي الوقت عينه اعلنت الجبهة في بيان انضمامها الى الوطني للمعارضة العراقية [٣].

ج – شخصيات قدمت نفسها على انها معارضة :

وهي كثيرة جدا، وهي شخصيات تستخدم مواقع التواصل الاجتماعي وباقي ادوات الاعلام لبث ما تؤمن به من قناعات، اغلبها يتعلق برفض الوضع السياسي القائم في العراق والتبشير بأن هناك تغيير ما سيحدث. ومن ابرزها (فائق الشيخ علي[٤] وناجح الميزان[٥] واحمد الأبيض[٦] واخرون .

واضح من خلال هذا المطلب ان المعارضة الخارجية التي هي التجسيد الحقيقي لأي معارضة سياسية في العالم غير واضحة ولا توجد حولها امثلة حقيقية او متعددة وهذا دليل

---

(١) ناثيان رابكين، "ازمة القيادة الدينية السنية"، دراسة نشرها مركز رواق بغداد، ٢٠٢٢، ص ص٢١٣.

(٢) مثنى عبدالله، "الحالة العراقية تحت مجهر هيئة علماء المسلمين"، صحيفة القدس العربي، ت.ز ٢٠ /٢٠٢٥/٣، على هذا الرابط: https://n9.cl/o9932d

(٣) بيان صادرعن جبهة التيار الوطني المعارض ، بتاريخ ٢٠٢٥/١/٨، نسخة ورقية.

(٤)فائق السيخ علي ، قناة ون نيوز الفضائية، ت.ز ٢ نيسان ٢٠٢٥، على هذا الرابط : https://www.youtube.com/watch?v=QWJ77D7rvG0

(٥) ينظر : قناة بغداد الفضائية، استوديو التاسعة، ت.ز ١ نيسان ٢٠٢٥، على هذا الرابط : https://n9.cl/nsa1u

(٦) احمد الابيض، قناة ون نيوز، ت.ز، على هذا الرابط : https://n9.cl/bv2ci

على ان المعارضة الشعبية والضمنية هي السائدة في العراق وهي تبقى عمل قريب من الاعتراض اكثر مما هو قريب من المعارضة .

II.ج. المطلب الثالث

معوقات عمل المعارضة السياسية العراقية :

وهذه المعوقات لها علاقة بطيعة النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، والظروف والمتغيرات التي صادفت عمله . وهي معوقات تزداد وتقل بحسب الطريقة التي تعمل فيها المعارضة ومن ابرز تلك المعوقات :

اولا – طريقة تشكيل النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ :

ان المتتبع لطريقة تشكيل النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، سيجد بانه شكل على اسس اثنية، من خلال اعطاء حصة للجهات المعارضة في السلطة السياسية . هذه الحصص التي حصلت عليها القوى السياسية من جهة قد افادتها في ضمان بعض حقوق الافراد الذين تمثلهم، لكنها في الوقت نفسه قد تحولت الى عائق يمنعها من المعارضة لأنها اصبحت جزءا اساسيا من العمل الحكومي وبالتالي هي مشتركة في كل شيء ولا مجال للمعارضة ، لأنها ستكون في وضع المعارض لنفسه، بمعنى انها اذا ارادت ان تضع نفسها في خانة المعارضة فيجب عليها ان تترك العمل في النظام السياسي وان تتنازل عن امتيازاته التي هي في الوقت عينه مكاسب للمكون الذي تمثله، وان تقف في الضفة الاخرى الناقدة اذا ما قلنا المضادة للنظام، وهو امر صعب انعكس سلبا على عمل المعارضة فكثيرا ما نرى القوى السياسية قد اختارت ان تكون في الوسط، قدمها اليمنى في النظام السياسي واليسرى في المعارضة [١].

ثانيا – انخفاض الدعم الدولي للمعارضة :

مها كانت الشعبية التي تتمتع بها المعارضة السياسية في الداخل، الا انها ستبقى بحاجة الى الدعم الدولي، خاصة عندما تكون الدولة التي تعمل فيها غير مستقرة اذا ما قلنا انها غير امنة ، ففي هذه الحالة ستكون حياة افرادها في خطر، وقد يحرمون من ممارسة اعمالهم بشكل صحيح، وبالتالي هم بأمس الحاجة الى بيئة امنة، وهذه البيئة تتوفر في الدول الاخرى ، وعلى هذا الاساس كثيرا ما نشاهد ان المعارضة تبث اصداراتها المكتوبة وتقول آرائها من خارج الحدود، يضاف الى الدعم المالي، بدون المال لا يمكن القيام بأشياء مهمة، فتح القنوات الفضائية والاذاعات واصدار الصحف وعقد المؤتمرات كلها امور تحتاج الى كثير من المال، وهو ما تعجز القوى السياسية عن توفيره من خلال مجهوداتها الخاصة [٢].

---

(١) سعد شهاب احمد الشيخ، مصدر سابق، ص١٤١.

(٢) شمران العجيلي، *الخريطة السياسية للمعارضة العراقية*، الطبعة الاولى، (لندن: دار الحكمة، ٢٠٠٠)، ص٣٦٦.

مشكلة المعارضة السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، انها لا تحظى بالدعم الدولي الحقيقي، هناك عزوف لدى الدول الاخرى عن تفعيل ملف المعارضة العراقية، وتقف خلف ذلك اسبابا كثيرة لعل من اهمها ان النظام السياسي العراقي قد تشكل بأشراف الدول الكبرى وعلى راسها الولايات المتحدة الأمريكية والتحالف الدولي الذي ضم غالبية الدول الاوربية والاقليمية المحيطة بالعراق، وهذا يعني ان الدول التي اسهمت في انشاء النظام العراقي ترى بانه مشروعها، وبالتالي ليس من المنطقي ان تفتح ابوابها لقوى سياسية وتنظيمات وحتى افراد يعملون على هدمه او حتى تغيير ملامحه الرئيسية [١] .

وقد عبرت بعض القوى المعارضة في العراق عن ذلك، فمثلا المجلس الوطني للمعارضة العراقية اوضح في احد بيانته بانه يسعى جاهدا في سبيل كسب الاعتراف الدولي به ، وهذا بحد ذاته اعتراف على ان الابواب العالمية مؤصدة بوجه المعارضة العراقية وان عملية فتحتها تحتاج الى جهد كبير ولربما الى وقت طويل [٢].

ثالثا – الطروحات التي تمثل الهويات الفرعية :

من المعوقات المهمة التي اضرت بعمل المعارضة السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، هو الطرح الفرعي الذي يركز على نصرة الهويات الفرعية وليس الهوية الوطنية . هذا الطرح قد ينطلق من اسس واقعية مثل تسلط ممثلي بعض المكونات على الاخرى وبالتالي سلب حقوق الطرف الاضعف ، لكنها تفقد المعارضة امكانية امتلاك القاعدة الشعبية الواسعة التي تسمح لها بالضغط على النظام السياسي واجباره على الاصلاح، وفي الوقت ذاته يقلل من مقدرتها على اقناع المجتمع الدولي بعدالة قضيتها، وكثيرا ما تفسر هذه المعارضة على انها تجمع للطائفيين او العنصريين الذين يبحثون عن مصالح خاصة ترتبط بالدين او القومية ، الامر الذي يسهل اتهامها بالخيانة للبلد وتحميلها مسؤولية تهديد الامن المجتمعي والاستقرار السياسي [٣].

رابعا - القلة العددية للمعارضة :

رغم مرور فترة طويلة نسبيا من الزمن على ظهور المعارضة السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، الا انها ما زالت تعاني من قلة اعداد عناصرها، وحتى هذه القلة لا تشكل تأثيرا حقيقيا كونها لا تضم عناصر ذات امكانية او صاحبة شعبية حقيقية في المجتمع العراقي، خاصة ان الطروحات التي جاءوا بها وكما وضحنا سابقا غالبا ما توصف بانها طائفية او قومية وليست طروحات عراقية وطنية عامة . وهذا ما جعل هذه القلة لا تحتل مكانة

(١) علي فايز يوسف الدلابيج، مصدر سابق ، ص٧٤.

(٢) بيان للمجلس الوطني للمعارضة العراقية، نسخة ورقية.

(٣) برنامج بلا حدود، ، حارث الضاري، موقع قناة الجزيرة الفضائية على اليوتيوب، ت.ز ٢ شباط ٢٠٢٥، على هذا الرابط : https://www.youtube.com/watch?v=ygozTwaLGu0

مهمة ، بل كما يقال هم مجرد اشخاص معدودين ناقمين على الوضع بسبب مصالهم الخاصة[١].

خامسا – غياب القيادة والتنظيم :

ولعل هذه النقطة تنطبق اكثر على المعارضة الشعبية، حيث انها تفتقر الى القيادة الجامعة من ناحية وكذلك من حيث انها تعاني من نقص التنظيم، لذلك نراها تنتهي مع انتهاء نشاطاتها على الارض، ولم تستطع ان تتحول الى فكرة طوية الامد [٢].

وبعض القيادات الموجودة ايضا لا تمتلك الكثير من المميزات ، بل ان الكثير منهم غير معروفين وبالتالي قليلو التأثير في الجماهير العراقية بشكل عام وبالأشخاص الذين يعملون معهم بشكل خاص [٣].

واضح ان هناك ثمة معوقات تقف بين المعارضة السياسية العراقية وبين امكانية ان يكون لها دور فعال ومؤثر في العراق .

الخاتمة

يبدو ان المعارضة السياسية في العراق عقب عام ٢٠٠٣، موجودة ، لكنها غير منظمة و ما تزال في طور التشكيل . وهي بحاجة الى القيام بنشاطات تكسب من خلالها الثقة بالنفس اولا، وتحوز على الشرعية والتقبل المجتمعي ثانيا ، ويكون له وقع وصدى في ذهن النظام السياسي الحاكم ثالثا، وينال الاعتراف الدولي رابعا، كونه سيفتح الباب امامها لتلقي الدعم العالمي .

اما الوضع الحالي للمعارضة السياسية العراقية وبموجب المعطيات التي مرت علينا، فأنها غير فعالة وغير مؤثرة بل هي بالكاد ترى ، وهي مشتتة ولا تسير وفق رؤى واضحة او كيانات ثابتة لها شخصيتها وطرحها القوي . وتبقى مسألة تطورها في المستقبل مرهونة بالتطورات التي ستحدث في داخل العراق وفي خارجه وكذلك طريقة اداء المعارضة نفسها التي قد يحدث فيها تغييرات نوعية .

أولاً: الاستنتاجات :

١ – المعارضة السياسية هي حق من حقوق الانسان وهي اداة لصقل التجارب الديمقراطية وتطويرها كونها تؤدي وظيفة المرأة العاكسة للعمل السياسي في البلاد وكشف سلبياته.

---

(١) ينظر : رياض السندي، "المعارضة العراقية بعد ٢٠٠٣"، موقع كتابات، وإرهاصاتها، ت.ز ٤ شباط ٢٠٢٥، على هذا الرابط: https://n9.cl/xcg1rx

(٢) وليد الخزرجي، "لماذا انتهت تظاهرات تشرين العراق سريعا في ذكراها الثالثة؟"، العربي نيوز، ت.ز ٢٤ / ٣/ ٢٠٢٥، على هذا الرابط: https://n9.cl/lldrlw

(٣) ماجد السامرائي، "المعارضة العراقية ومسؤولياتها التاريخية"، موقع العرب، ت.ز ٢٠٢٥/٣/٢٧، على هذا الرابط: https://n9.cl/tzrct

٢ - طبيعة العمل في النظام السياسي العراق القائم على اعطاء الحصص للجميع فوت على العراق فرصة اقامة معارضة سياسية حقيقية .

٣ – لا يوجد اعتراف دولي بالشخصيات ولا التنظيمات السياسية العراقية المعارضة وبالتالي لا يوجد دعم حقيقي لها .

٤ – تشكل المعارضة السياسية وزيادة فاعليتها يحتاج الى وقت طويل نسبيا قد يمتد الى عقود ، وهذا يعني ان الفترة التي اعقبت عام ٢٠٠٣ ليست كافية لظهور المعارضة السياسية في العراق .

٥ – رغم الكثير من الاخطاء التي وقع فيها النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ الا انه ما يزال في المرحلة الانتقالية ولم تظهر ملامحه كاملة وبالتالي لا يمكن الحكم على سلوكياته او معارضته .

ثانياً: المقترحات :

١ – مواصلة البحث في المعوقات التي تحول دون تشكل معارضة سياسية حقيقية في العراق.

٢ – الركن الدولي يعد امرا ضروريا لكل عمل معارض حتى لو كانت باقي الاسباب والدواعي متوفرة، فبدون الاعتراف الخارجي بها تبقى المعارضة مجردة نوايا وشعارات غير مؤثرة .

٣ – ربما ان ملف المعارضة العراقية سيبقى مؤجلا حتى يتخذ قرارا دوليا بتغيير النظام الحاكم، وعندها يتم تفعيله ، كما حدث مع المعارضين للنظام العراقي السابق حيث بقيت المعارضة مجمدة الى ان جاء عام ١٩٩٠ فبث المجتمع الدولي فيها الروح على اثر احداث الكويت .

٤ – ملامح المعارضة بشكلها الحاضر تؤشر ان اغلبها ينتمي الى مكون واحد هو المكون السني الذي يدعي المظلومية ، وهذا الامر اضعف المعارضة وجعلها متهمة بالحس الطائفي والعنصري مما يقلل من اهميتها. لذلك ينبغي ان تنادي المعارضة بحقوق كل الشعب العراقي حتى تنال القبول والاحترام.

قائمة المصادر

أولاً: الكتب :

١- اسحاق نقاش، *الشيعة والدولة في مجموعة مؤلفين، المجتمع العراقي حفريات سوسولجية في الاثنيات والطوائف والطبقات*، الطبعة الاولى، اربيل – بيروت: معهد الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٨.

٢- برهان زريق، *الاستبداد السياسي*، الطبعة الاولى، دمشق: وزارة الاعلام السورية، ٢٠١٦.

٣- بول بريمر و مالكولم ماك ماركو، *عام قضيته في العراق النضال لغد مرجو*، ترجمة عمر الايوبي، الطبعة الاولى، بيروت: ٢٠٠٩.

٤- جيمس اندرسون، *صنع السياسات العامة*، الطبعة الاولى، الدوحة : دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٨.
٥- حسن عبدالله الدعجة، *صنع السياسات العامة*، الطبعة الاولى ، عمان : ٢٠٢٠.
٦- سامية عبد الرحمن، *المتيفازيقيا بين الرفض والتأييد*، الطبعة الاولى، القاهرة: مكتبة النهضة المصرين،١٩٩٣.
٧- سعد شهاب احمد الشيخ، *الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها على الاداء السياسي للنظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٥*، الطبعة الاولى، برلين : المركز العربي الديمقراطي ، ٢٠٢٢.
٨- سعد كنانة، *تنظيم القاعدة والحركات الجهادية في العراق*، الطبعة الاولى، عمان : دار امنة للنشر والتوزيع، ٢٠١١.
٩- سعدي الابراهيم ، *التحليل النفسي والسياسي لزعماء العراق الجمهوري*، الطبعة الاولى، بغداد : دار الكتب العلمية، ٢٠١٦.
١٠-سعدي الابراهيم، *الفيدرالية والهوية الوطنية العراقية*، الطبعة الثانية، بغداد: دار الكتب العلمية، ٢٠١٤.
١١-شمران العجيلي، *الخريطة السياسية للمعارضة العراقية*، الطبعة الاولى، لندن: دار الحكمة، ٢٠٠٠.
١٢-ضمد كاظم وصفي، *نقد السياسية الامريكية (احتلال العراق انموذجا)* ، الطبعة الاولى: اصدارات منتديات ليل الغربة، ٢٠٠٩.
١٣-عبد الرحمن خليفة، *أيديولوجية الصراع السياسي دراسة في نظرية القوة*، الطبعة الاولى، القاهرة : دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٩.
١٤-عبد الوهاب الكيالي ، *موسوعة السياسة* ، الجزء الأول، الطبعة الأولى ، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩.
١٥-عمار مرعي الحسن، *التنافس التركي – الايراني على العراق*، الطبعة الاولى ، بغداد: الدار العلمية ٢٠١٦.
١٦-كرار انور الابديري، *سقوط الموصل العراق ومحصلة الاعباء الداخلية والخارجية*، الطبعة الاولى، عمان : دار دجلة، ٢٠١٦.
١٧-وحدة تحليل السياسيات في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، *استفتاء اقليم كردستان : بين الاصرار الكردي والمعارضة الاقليمية*، تقرير تقدير موقف، الطبعة الاولى، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، ٢٠١٧.

ثانياً: رسائل الماجستير والدكتوراه :

١- أنس أكرم محمد صبحي العزاوي، "التدخل الدولي الإنساني بين ميثاق الأمم المتحدة والتطبيق العملي"، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية بجامعة بغداد، ٢٠٠٥.

٢- بان علي كاظم ، "المعارضة البرلمانية في النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ الواقع والمستقبل"، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد، ٢٠١٣.

٣- بان غان علي، "المعارضة البرلمانية في النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ الواقع والمستقبل"، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين، ٢٠١٣.

٤- حسين عباس حسين الشمري ، "المعارضة في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر"، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية بجامعة بغداد، ٢٠١٠.

٥- عبد العظيم جبر حافظ، "التحول الديموقراطي في العراق الواقع والمستقبل"، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية بجامعة النهرين، ٢٠٠٧.

٦- عبيزة سميرة، "الاحزاب السياسية في امريكا وبريطانيا ١٧٧٢ – ١٩٩٥دراسة مقارنة"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية – قطب شتمه – قسم العلوم السياسية – شعبة التاريخ ، جامعة محمد خيضر، بسكرة : جامعة محمد خيضر ، ٢٠١٦-٢٠١٧.

٧- عدي فالح حسين، "العنف السياسي في العراق بعد ٢٠٠٣ (دراسة ميدانية) "، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية بجامعة بغداد، ٢٠٠.

٨- علي فايز يوسف الدلابيج، "توازن القوة واثره في الشرق الاوسط بعد الاحتلال الامريكي للعراق ٢٠٠٣- ٢٠١١"، رسالة ماجستير / كلية الآداب والعلوم بجامعة الشرق الاوسط، ٢٠١١.

٩- محمد يونس مرعي، "تأثير التيارات الشعبية في تقويم اداء النخبة السياسية (العراق انموذجا)"، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية بجامعة الموصل، ٢٠٢.

١٠-ورقاء محمد رحيم ، "دور المعارضة السياسية في النظام السياسي المصري ١٩٨١-٢٠٠٧"، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، ٢٠٠٨.

ثالثاً: الدوريات :

١-تقرير مجموعة الازمات الدولية، "الاحتجاجات الشعبية في شمال افريقيا والشرق الاوسط (١١) : اليمن بين الاصلاح والثورة تقرير الشرق الاوسط رقم ١٠٢-١٠"، CRISIS Group، 2011.

٢-جابر حبيب جابر، "الاسوأ من المحاصصة"، جريدة الشرق الاوسط، العدد ١١١٤٧، ٢٠٠٩.

٣-جريدة الشرق الاوسط، "حوار صريح مع بول بريمر، ١١١٢١ في ١٠ تموز ٢٠٠٩".

٤- رشيد عمارة ياسين، "الديمقراطية التوافقية : دراسة في السلوك السياسي العراقي"، *مجلة زانكو سليماني، السليمانية : جامعة السليمانية، قسم الدراسات الانسانية*، العدد ٣٠، (٢٠١٠).
٥- سامي داوود، "كردستان العراق استفتاء بين احادية القرار واحترابات داخله"، تقرير، بلا مدينة: *مؤسسة الاصلاح العربي*، (٢٠١٨).
٦- ناثيان رابكين، "ازمة القيادة الدينية السنية"، *دراسة نشرها مركز رواق بغداد*، (٢٠٢٢).
٧- ناصر كاظم خلف وحسن سعد عبد الحميد، "المعارضة السياسية في العراق ١٩٢٥ – ٢٠١٨"، *مجلة تحولات، جامعة قاصدي مرباح ورقلة*، المجلد الثاني، العدد الاول، (٢٠١٩).
٨- هشام الهاشمي، "تنظيم داعش عام ٢٠١٨"، *مركز الدراسات ، مركز صنع السياسات للدراسات الدولية والاستراتيجية*.

رابعاً: الوثائق :

١- بيان صادر عن جبهة التيار الوطني المعارض.
٢- بيان للمجلس الوطني للمعارضة العراقية، نسخة ورقية.
٣- دستور العراق الدائم لعام ٢٠٠٥.
٤- دستور المكسيك النافذ.
٥- القانون الاساسي الالماني لعام ١٩٤٩.

خامسا: الانترنيت :

١- شفق نيوز، فائق الشيخ علي: ٢٠٢٤ أقصى موعد لإسقاط النظام في العراق عبر قوة مدمرة، ت.ز ٣ شباط ٢٠٢٥، على هذا الرابط : https://n9.cl/o4a6m
٢- عراقيون أكثر ثراء يتبادلون مقاعد المعارضة في الاردن العربية ، على هذا الرابط: https://n9.cl/enwij
٣- قناة الحرة الفضائية، الهاشمي يلتقي أوغلو وأردوغان في أنقرة، ت.ز ٢٩ اذار ٢٠٢٥، على هذا الرابط : https://n9.cl/7xjdk
٤- علاء حسن ، اعتصامات العراق تواصلت لعام وانتهت بثورة مسلحة، موقع الجزيرة ،ت.ز ٢٤//٢٠٢٥، على هذا الرابط :
٥- https://n9.cl/89dok
٦- مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، احتجاجات العراق ... الاسباب والمألات، ت.ز ٢٠ شباط ٢٠٢٥، على هذا الرابط: 0https://n9.cl/7vxk
٧- الحرة نيوز، مقتدى الصدر يتحول للمعارضة، ت.ز ٥ شباط ٢٠٢٥، على هذا الرابط: https://n9.cl/7vxk0

٨- العربية نيوز ، جبهة "التوافق" السنية تسحب وزراءها الـ٦ من الحكومة العراقية، ت.ز ٢٠٢٥/٣/١٠، على هذا الرابط:
https://www.alarabiya.net/articles/2007%2F08%2F01%2F37354
٩- بلال العبويني، انسحاب النواب الأكراد من جلسة للبرلمان العراقي بعد محاولات لإقالتهم، ارم نيوز، ت.ز ٢٠٢٥/٣/٩، على هذا الرابط:
https://www.eremnews.com/news/1071287
١٠-سكوت لاسنسكي، الأردن والعراق:بين التعاون والأزمة، معهد السلام الامريكي/ ٢٠٢٥/٣/١٣، على هذا الرابط:
https://www.usip.org/sites/default/files/sr178_arabic.pdf
١١-مثنى عبدالله، الحالة العراقية تحت مجهر هيئة علماء المسلمين، صحيفة القدس العربي، ت.ز ٢٠ /٣/ ٢٠٢٥، على هذا الرابط: https://n9.cl/o9932d
١٢-برنامج بلا حدود، ، حارث الضاري، موقع قناة الجزيرة الفضائية على اليوتيوب، ت.ز ٢ شباط ٢٠٢٥، على هذا الرابط :
https://www.youtube.com/watch?v=ygozTwaLGu0
١٣-رياض السندي، المعارضة العراقية بعد ٢٠٠٣ موقع كتابات، وإرهاصاتها، ت.ز ٤ شباط ٢٠٢٥، على هذا الرابط: https://n9.cl/xcg1rx
١٤-وليد الخزرجي، لماذا انتهت تظاهرات تشرين العراق سريعا في ذكراها الثالثة؟، العربي نيوز، ت.ز ٢٤ / ٣/ ٢٠٢٥، على هذا الرابط: https://n9.cl/lldrlw
١٥-ماجد السامرائي، المعارضة العراقية ومسؤولياتها التاريخية، موقع العرب، ت.ز ٢٠٢٥/٣/٢٧، على هذا الرابط: https://n9.cl/tzrct
١٦-فائق السيخ علي ، قناة ون نيوز الفضائية، ت.ز ٢ نيسان ٢٠٢٥، على هذا الرابط :
https://www.youtube.com/watch?v=QWJ77D7rvG0
١٧-قناة بغداد الفضائية، استوديو التاسعة، ت.ز ١ نيسان ٢٠٢٥، على هذا الرابط :
https://n9.cl/nsa1u
١٨- ١احمد الابيض، قناة ون نيوز، ت.ز، على هذا الرابط :
١٩-https://n9.cl/bv2ci